منتدى حوارات عربية

الحلقة الثالثة عشر

الآثار الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا في المنطقة العربية

(السبت ٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٠)

"ورقة إطار"

قادت جائحة كورونا العالم لأزمة اقتصادية عنيفة قد تتجاوز في أبعادها وتداعياتها الأزمات الكبرى التي مر بها العالم عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وأعادت للأذهان شبح الكساد الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث تراجعت عجلة الانتاج العالمي لحد كبير، وأدت التدابير التقييدية لاحتواء الجائحة والوقاية من انتشار الفيروس لتراجع حاد في مستويات التجارة العالمية.

ويتفق المراقبون والخبراء على أن العالم ما بعد جائحة كورنا لن يكون كما قبلها، وقادت الأشهر الأربعة الأولى من الجائحة لإعادة الاعتبار للدولة الوطنية، خاصة فيما يتصل بتوفير الحماية والمعيشة وضبط الأسواق وإعادة النظر في التوجهات والأداء الاقتصادي لأغراض توفير الاحتياجات الاجتماعية.

وتفرض حالة عدم اليقين لتلمس أفق لنهاية الجائحة أو السيطرة عليها قبل مدى عام أو عامين مخاطر كبيرة بالنظر إلى ما أفرزته من تداعيات خلال الأشهر الخمسة الماضية.

وتشارك البلدان العربية العالم المعاناة المتزايدة الناجمة عن تفشي جائحة كورونا، والتي وضعت نظم الرعاية الصحية في كافة البلدان تحت وطأة الاختبار من زوايا الجودة والقدرة والوصول، وقادت إلى إعادة النظر في خطط التنمية وتعديلات على الميزانيات العمومية، والتفكير في سياسات الضرائب وتوجيه العائدات، وتبني توجهات تخطيط مركزي محتمل في المستقبل القريب.

وكانت الحكومات العربية – ولا تزال، تتعامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها حاجات لا حقوق يجب تلبيتها، وغضت الطرف مطولاً عن ضرورة تبني خطط رشيدة لتحقيق أعلى مستوى ممكن من العيش لمواطنيها في أقل وقت ممكن، ودللت على ضعف الإرادة السياسية لتلبية هذه الطائفة من الحقوق من خلال سياسات تواصل إنتاج وتكريس التمييز أو هي على الأقل سياسات لا تقاوم التمييز بفعالية.

ومع تفاوت الوضع الاقتصادي في البلدان العربية بين بلدان الوفرة المفترضة والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأقل دخلاً، إلا أن المنطقة تتأثر بشكل حاد بقسمات مشتركة، ربما تكون قضية العمالة العربية البينية أحد الأوجه البارزة في الوقت الحالي التي أجبرت بلدان المنطقة على التفاعل معها بصورة مشتركة.

وبصفة عامة، فقد تراجعت معدلات النمو في كافة بلدان المنطقة، وهو ما يُتوقع أن يكون له آثار سلبية كبيرة على سياسات التنمية التي لطالما تراجعت مكانتها بالمقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي، وأدت الجائحة إلى أضرار فادحة بالفئات الأكثر هشاشة التي من المتوقع أن تتزايد كمياً ونوعياً في سياق تراجع معدلات التشغيل وزيادة معدلات البطالة نتيجة شلل قطاعات اقتصادية بشكل كلي أو جزئي.

وتتصدر أزمة عمالة الاقتصاد غير الرسمي صدارة الأزمات في غالبية بلدان المنطقة ذات الدخل المتوسط والمنخفض، لا سيما مع تدني القدرة على دعم هذه الفئات المضارة نتيجة شلل نشاطات ما يعرف بـ"عمال اليومية" أو "عمال المياومة"، وما لذلك من مخاطر على الأمن بشقيه الجنائي والاجتماعي.

وتأتي جائحة كورونا والأوضاع في المنطقة العربية متأثرة بعوامل وضعتها في مقدمة مناطق العالم في المعاناة للسكان والشباب والنساء، وخاصة في ظل تفشي النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية والأمنية إقليمياً وتفشي جرائم الإرهاب.

وتحتل المنطقة العربية تصنيفاً سلبياً للغاية فيما يتعلق بتوافر البيانات والإحصاءات الدقيقة بما يشكل التحدي الأكبر لصانعي القرار وللمهتمين بالشأن العام، وتؤثر سياسات ضعف الإفصاح على صناعة القرار في المستوى الوسيط لتنفيذ خطط الاحتواء والمعالجة في الأزمات الكبرى.

ويشكل ضعف مساهمة المجتمع المدني في المنطقة العربية تحدياً إضافياً، وهو تحدي يعود بالأساس للقيود المتزايدة التي فرضتها السلطات في البلدان العربية على أنشطة المجتمع المدني وتضييق المجال العام، بينما كان ممكناً للمجتمع المدني في المنطقة العربية أن يشارك الحكومات وأن يُسهم بصورة أكبر في المعالجات بصورها المتنوعة.

وفضلاً عن الطبيعة العلمية المزعجة لفيروس "كوفيد – ١٩"، تتدنى في المنطقة العربية القدرات الاختبارية للتوصل إلى نطاق التفشي وإمكانيات التصدي والاحتواء، فضلاً عن ضعف القدرات الصحية بصفة عامة، رغم التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، حيث أثبتت الجائحة أن القدرات الصحية لم تصل إلى متسوى الكفاية في التصدي لأزمة بهذا النوع والاتساع.

وخلال الفعالية ١٢ للمنتدى في ١٦ مايو/آيار ٢٠٢٠، جرت مناقشة "تداعيات جائحة كورونا على وضعية حقوق الإنسان في المنطقة العربية .. دور مؤسسات المجتمع المدني"، (http://aohr.net/portal/?p=12085) والتي كان بين توصياتها:

- تأكيد الدعوة للحوار بين المجتمع المدني والحكومات للتكاتف في مواجهة الأزمة
- الاستعانة بالخبراء ذوي الاختصاص في تحليل واقع الأزمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للتوصل لمقترحات ذات طبيعة عملية قابلة للتطبيق لكي تكون مجالا للتفاعل مع الحكومات بهدف دعم جهود معالجة أبعاد الأزمة
- تخصيص الحلقة النقاشية المقبلة من المنتدى لمناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للازمة وسبل التعامل معها، وأن يكون ذلك في الأسبوع الأول من شهر يونيو/حزيران المقبل.

المنتدى

تعقد المنظمة العربية لحقوق الإنسان الحلقة ١٣ من منتدى حوارات عربية عن بعد في يوم السبت ٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٠ لمناقشة **الآثار الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا** في المنطقة العربية، بمشاركة ٤٠ خبيراً من الخبراء وقيادات مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية بهدف التوصل:

- الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا .. الواقع والآفاق
- التداعيات الاجتماعية للوضع الاقتصادي حالياً ومستقبلاً
- تقييم التدابير المتخذة والتوصل لمقترحات ذات طبيعة عملية يمكن تبنيها وإدماجها
- التدابير المستحقة لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية على المستويين القصير والمتوسط
- الآثار المتوقعة للجائحة على الخطة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والخطط الوطنية للتنمية في البلدان العربية

خلفية

يبلغ إعداد السكان في المنطقة نحو ٤٠٠ مليون نسمة، وبالنظر إلى معدلات النمو والهرم السكاني، يجدر الانتباه لبعض التقديرات الرسمية وغير الرسمية للتنبه للواقع الراهن، ومنها:

- نحو ٤٠ مليون نسمة يعانون محنة النزوح واللجوء (بما في ذلك التسجيل القانوني كلاجئ، ومن لا يزالون في وضع يمكن وصفه بطالب اللجوء)، ويعد النازحون وطالبو اللجوء في المناطق الحدودية وفي المخيمات أكثر عرضة للخطر لنقص إمدادات الإغاثة الإنسانية

والافتقاد لمياه الشرب النقية واحتياجات النظافة والوقاية الصحية، مع صعوبة أو استحالة التباعد البدني والاجتماعي للحد من تفشي الوباء.

- تبلغ نسبة ذوي الإعاقة وأصحاب الهمم في المنطقة العربية نحو ١٢ بالمائة من السكان، ما يعني أن نحو ٤٥ إلى ٥٠ مليوناً هم بحاجة لعناية واجبة ومستحقة كان يجري الاجتهاد لبلوغها قبل الأزمة، وتبدو هناك مخاطر متزايدة في السير عكس الاتجاه إزاء إعادة توجيه الموارد، وخاصة الموارد الصحية.
- تبلغ معدلات الفقر في بلدان المنطقة نحو ١٧٠ مليوناً، بينهم ٨٠ مليون تحت خط الفقر المدقع، وعلى هذا القطاع الاجتماعي الكبير أن يفاضل بين مخاطر الموت جوعًا ومخاطر الموت بفيروس "كوفيد – ١٩" في سياق الحجر الصحي وإجراءات العزل والتباعد البدني، وفضلًا عن أثار ذلك المرتقبة على الأمن الاجتماعي، فإن هذا القطاع لن يدخر رغيف خبز لتوفير المطهرات وأدوات الوقاية الصحية.
- يعيش نحو ١٥٠ مليون نسمة في سياق تردي أوضاع سياسية وأمنية ناتجة عن الاضطرابات والنزاعات المسلحة في سبعة بلدان عربية، ويشكل خطر الموت بنيران المتحاربين أولوية أكثر أهمية من مخاطر انتشار فيروس كورونا.
- أدت الأزمة إلى تجميد العمليات التعليمية بما يشمل نحو ١٠٢ مليون طالب وطالبة في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وفضلًا عن مخاطر الانتقال السلس لعام دراسي جديد على حصاد العملية التعليمية، فإن وضع طاقة هذا القطاع بين أربعة جدران لوقت طويل سيكون لها تداعياتها النفسية والتربوية.
- أكدت الأمم المتحدة عبر السكرتير العام وعبر وكالة الإسكوا تزايد معدلات العنف المنزلي عالميًا وإقليميًا، بما يتضمن خاصة العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال والعنف ضد عمال الخدمة المنزلية، وأشار تقرير لمركز "بصيرة" عن استطلاع رأي في شهر أبريل/نيسان ٢٠٢٠ لارتفاع بلغ نحو ١١ بالمائة في العنف المنزلي.
- من المقدر أن عدد المحتجزين في السجون العربية يناهز ٨٥٠ ألفا في مطلع العام ٢٠٢٠، وأن نصف هؤلاء على الأقل محبوسين احتياطيًا قيد التحقيق والمحاكمة، ونحو ٤٥ بالمائة من المحبوسين احتياطيًا قد تجاوزوا فترة سنتين وبما يصل لنحو خمسة سنوات في واحدة من أسوأ الإشكاليات القانونية عالميًا، بالإضافة إلى التكدس في الاحتجاز بنسب تتراوح بين ٢٠ بالمائة إلى ٧٠ بالمائة في ١٢ بلدًا عربيًا، وهو ما ينذر بمخاطر في تطبيق التباعد البدني داخل مقار الاحتجاز، ولا تزال تدابير العفو والإفراج الشرطي التي تمت في ٦ بلدان عربية

(دون التقليل من أهميتها) تتم في إطار السير كالمعتاد بالمعدلات المتعارف عليها في السنوات السابقة.

- تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا كبيرًا لافتًا في التعامل مع مختلف الأزمات وبإسهامات ملحوظة، لكن الخبراء يتفقون أن قدرات مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية قادرة على توفير إسهامات أكبر إذا ما أتيح لها المجال، آخذين بعين الاعتبار القيود المتزايدة اللائي تشاركت الحكومات العربية في فرضها على المجتمع المدني بصورة عشوائية خلال السنوات الأربعة الأخيرة، بينما تقدر بعض مؤسسات المجتمع المدني ذات الخبرة المتراكمة أنه يمكن لحوار جدي بين الحكومات العربية والمؤسسات الكبرى أن يمهد الطريق لمعالجات أكبر تتيح للمجتمع المدني زيادة اسهاماته، خاصة مع التوقعات بطول أمد الأزمة.
- في سياق الأزمة الراهنة، تظهر المؤشرات أن الاحتلال الإسرائيلي يمارس ضغوطًا متزايدة على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، مدفوعًا برغبات انتقامية بعد التطور المهم لملاحقة الجرائم امام المحكمة الجنائية الدولية، وقد أنتجت ضغوط وحملات الاحتلال أثرها في تراجع بعض مؤسسات تمويل أوروبية عن تقديم الدعم للمجتمع المدني الفلسطيني من خلال فرض إجراءات تحت عناوين مكافحة الإرهاب، ومن المهم البحث في سبل مواجهة هذه الحملات ومعالجة أثر الضغوط.

منتدى حوارات عربية

أسست المنظمة منتدى حوارات عربية في مايو/أيار ٢٠١١، وعقد المنتدى نحو ١٢ فعالية خاطبت الأزمات الكبرى في المنطقة العربية على فترات متباعدة.

وعلى صلة بالتحديات الراهنة، تعتزم المنظمة عقد حلقة جديدة من المنتدى لمناقشة هذه التحديات وسبل التصدي لها ومعالجة الأزمات والبحث في إبداعات جديدة.

ينعقد المنتدى في يوم السبت ٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٠ "بمشاركة نخبة من قادة المجتمع المدني وحقوق الإنسان في البلدان العربية.

WWW.AOHR.NET

AOHRARAB@GMAIL.COM

Tel 002 02 24181396

Fax 002 02 24185346

* * *